

التاريخ : 3 نوفمبر 2019
الإشارة : CCG/114/2019


السادة/ بورصة الكويت المحترمين

تحية طيبة وبعد،

وفقاً لأحكام الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني، بخصوص تقرير التصنيف الائتماني الصادر من قبل وكالة فيتش عن البنك التجاري الكويتي.

علماً بأنه لا يوجد تغيير عن التصنيفات الائتمانية السابقة. ونود أن ننوه أنه بموجب التقرير فقد تم تثبيت التصنيفات الائتمانية للبنك، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مع أطيب التمنيات،،،


تميم خالد الميعان
مدير عام - قطاع الإلتزام والحوكمة



نسخة إلى:
السادة/ هيئة أسواق المال المحترمين - السيد/ مدير إدارة الإفصاح المحترم

ترجمة

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	
3 نوفمبر 2019	
إسم الشركة المدرجة	
البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)	
الجهة المصدرة للتصنيف	
وكالة فيتش	
فئة التصنيف	
<p>العملة الأجنبية</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل: A+ - تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل: F1 - تصنيف القابلية للنمو والإستدامة: bb - تصنيف مستوى الدعم: I - تصنيف مستوى الدعم الكلي: A+ <p>المخاطر السيادية</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل (مدى تعثر الائتمان على المدى الطويل): AA - تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل (مدى تعثر الائتمان على المدى القصير): F1+ - تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل للعملة المحلية (مدى تعثر الائتمان على المدى الطويل للعملة المحلية): AA - تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل للعملة المحلية (مدى تعثر الائتمان على المدى القصير للعملة المحلية): F1+ 	
مدلولات التصنيف	
<p>تقوم "فيتش" بتطبيق منهجية خاصة عند تقييم البنوك، ويمكن الإطلاع عليها في موقع الوكالة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل: A+ يدل على إرتفاع الجودة الائتمانية وإنخفاض احتمالات التعثر في سداد الإلتزامات للغير. - تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل: F1 يدل على قدرة البنك الذاتية لسداد الإلتزامات تجاه الغير في الوقت المناسب. - تصنيف القابلية للنمو والإستدامة: bb يدل على القوة المالية للبنك وإستمراريته الذاتية دون الإعتماد على الدعم الخارجي ودون الإستفادة من الحوادث الإستثنائية. - تصنيف مستوى الدعم: I - تصنيف مستوى الدعم الكلي: A+ تعكس تصنيفات مستوى الدعم الإحتمالات العالية للغاية لتقديم الدعم من قبل السلطات الرسمية في دولة الكويت وذلك عند الحاجة. 	

تعزيز الثقة في البنك وإدارته ومثانة مركزه المالي.	انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة
مستقرة.	النظرة المستقبلية
<p>يعكس تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل (مدى تعثر الائتمان على المدى الطويل) IDR للبنك التجاري الكويتي الإمكانية الكبيرة للدعم الذي قد توفره السلطات الكويتية - في حالة إحتياج البنك لمثل ذلك الدعم. كما يبرهن هذا أيضاً على إمكانيات الكويت لتوفير الدعم للبنوك المحلية واستعدادها الكبير لتوفير مثل ذلك الدعم بغض النظر عن حجم البنك وحجم نشاطاته في السوق وهيكل ملكيته.</p> <p>كما يعكس تصنيف "القابلية للنمو والإستدامة" التواجد المعتدل الذي يتمتع به البنك في سوق الخدمات المصرفية وتركزات الميزانية العمومية والتوجه المتغير بشأن القروض المتعثرة وتأثر الربحية بالأوضاع الاقتصادية المحلية بشكل أكبر من نظرائه من البنوك الأخرى. ويشير هذا التصنيف أيضاً إلى كفاية وملائمة القاعدة الرأسمالية للبنك وكذلك فريق إدارة البنك الذي يتسم بالكفاءة والخبرة العالية ومعدلات السيولة الملائمة واستقرار البيئة التشغيلية.</p> <p>وترى فيتش أن فريق الإدارة بالبنك يتسم بالإستقرار والخبرة المناسبة المتماشية مع ظروف البنك وطبيعة عملياته.</p> <p>يحتفظ البنك بأقل نسبة من القروض منخفضة القيمة على مستوى القطاع المصرفي المحلي والتي بلغت نحو (0%) حيث يقوم البنك بشطب القروض غير المنتظمة بمجرد أن تصبح قروض منخفضة القيمة ويبادر البنك وبشكل سريع إلى اتخاذ إجراءات استرداد هذه القروض. ومع إستمرار البنك في المحافظة على نسبة القروض غير المنتظمة لتشكّل (لا شيء) في دفاتره، فإن إمكانية نشوء قروض غير منتظمة في سجلات البنك تتجسد في أمرين ألا وهما صافي المصاريف/المخصصات المرتبطة بشطب القروض، وأيضاً نسبة النمو في إجمالي القروض والتي لم تتخطى (0.5% في النصف الأول من عام 2019 منخفضة من 1.3% في عام 2018).</p> <p>ويحتفظ البنك ببعض أدوات ومؤشرات القياس التي تشير إلى مستويات رأس المال الأساسي الأعلى على مستوى القطاع المصرفي. وقد بلغت نسبة رأس المال الأساسي المحددة من قبل فيتش FCC للبنك 19.6% كما بنهاية النصف الأول من 2019، وتظل هذه النسبة في وضعية مريحة متجاوزة معدل النسب السائدة بين البنوك الكويتية والبالغة 15.3% كما بنهاية 2018. ومع ذلك ترى فيتش أن النسب الرأسمالية للبنك ليست كافية بالقدر المناسب في ظل التركزات الموجودة على مستوى الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية والتي تجعل البنك في وضع شديد الحساسية عند التعرض للمخاطر.</p> <p>إن الهدف الإستراتيجي الذي يسعى البنك لتحقيقه منذ فترة طويلة هو تحسين جودة القروض المسجلة بدفاتر البنك والعمل وبشكل مدروس على زيادة الانكشافات/التسهيلات الدولية في منطقة آسيا. هذا، ويحسب لفريق الإدارة التنفيذية للبنك، رغم التغييرات التي تحدثت في صفوفه، تنفيذ هذه الأهداف الإستراتيجية بثبات وعلى نطاق واسع للبنك. وقد اتخذ البنك خطوات سريعة للغاية في التعامل مع القروض غير المنتظمة، وبعد اتخاذ قرار من غالبية المساهمين في عام 2018، قام البنك بشطب كافة الانكشافات/القروض غير المنتظمة في ذات الوقت الذي تنتج فيه مثل هذه القروض غير منتظمة. هذا وقد حقق تقدماً معقولاً في تخفيض التركزات القطاعية وبالأخص تجاه التمويل العقاري وتمويل شراء الأسهم.</p> <p>حقق البنك نمواً في إجمالي قروضه بنسبة 7% (على أساس القيمة الإسمية) وذلك خلال الفترة من</p>	<p>ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي</p>

نهاية عام 2014 حتى نهاية النصف الأول من عام 2019 وهو ما يعكس البيئة متراجعة النشاط وكذلك انخفاض عدد مشروعات البنية التحتية. وبالمقابل، وخلال الفترة نفسها فإن التزامات البنك خارج الميزانية العمومية والتي تشمل (كتب الإعتماد وخطابات الضمان) قد حققت زيادة بنسبة 43% في دلالة واضحة على زيادة تركيز البنك على التعامل الخارجي مع آسيا. وبالرغم من ذلك تتوقع فيتش أن تظل الربحية، ضمن بنود ميزانية البنك، مرتبطة بشكل كبير بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة وزيادة وتيرة صرف الحكومة على مشاريع البنية التحتية.